جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (١٢٨٤)

الاقتصاد النقدى كنظام متكامل

(نظرة ومعالجة منهجية جديدة)

دكتور / أحمد عبد العزيز الشرقاوى

فبراير ١٩٨١

اعادة طبع فى اغسطس ١٩٨١

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

شكـــــر وتقديـــــر

يود الكاتب أن يتوجه بالشكر والتقدير للسيد الدكتور / كمال الجنزورى مدير المعهد علـــــى تفضله بقراءة المسوده الاولى للدراسة المقدمة ، وابداء سيادته لعدد من الأفكار والملاحظـــــات القيمه التى ساهمت فى اعداد الصياغة النهائية لتلك الدراســة .

كما يتوجه بالشكر والعرفان الى السادة الزملاء :

- دكتور صقر أحمد صقر
- دكتور محرم الحداد
- دكتور السيد ناصف
- دكتور رمزى زكـــــى

لمناقشاتهم البناءه للدراسة المقدمة ، والتى لاشك أنها كانت عاونا لاخراج الدراســـــــة بشكلها الحالى .

هذا وغنى عن البيان أن الافكار والآراء التى وردت بالدراسة تعبر عن وجهه نظر الكاتـــــب الشخصية وليس المعهد بطبيعة الحال .

المحتويـــــات

	رقم الصفحـــــة
١ـ مقدمـــــة :	١ـ٦
١/ ١ ـ هدف الدراسة .	١
١/ ٢ ـ موضوع الدراســـة .	١
١/ ٣ ـ منهج المعالجـــه .	٤
٢ـ عناصر النظام المتكامل :	٧ـ٣٧
٢/ ١ ـ تمهيـــد	٧
٢/ ٢ ـ المدخلات (الابعاد)	١٠
٢/ ٣ ـ الانشطه (الدوائـر)	٢٢
٢/ ٤ ـ المخرجات (التدفقات والتغيرات)	٢٤
٣ ـ الهوامش والمراجع المستخدمـــه :	٣٨ـ٤١

قائمة

الأشكال التوضيحية

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
١	مفهوم ومنهج النظام المتكامل	٥
٢	التركيب الداخلى للاقتصاد النقدى كنظام متكامل	٨
٣	مدخلات وابعاد الاقتصاد النقدى كنظام متكامل	٢١
٤	أنشطة الاقتصاد النقدى كنظام متكامل	٢٣
٥	مخرجات الاقتصاد النقدى كنظام متكامل	٢٦
٦	العلاقات الاساسية لاجمالى الدخل أو الناتج المحلى والاستهلاك والاستثمار والادخار	٣٦

١ ـ مقدمـــــــة:

١/١ ـ هدف الدراســـــة:

تهدف هذه الدراسة الى اقامة منظومـه (أو نسق متكامل) من المفاهيم الاقتصاديـــة القوية البنـاء (أى ذات قوة تفسيريه وتحليليه ومنهجيه جيده) ، تصلح لاستخدامها كأساس يمدنا ببعض الادوات التى تساعد فى تحديد وتوصيف المحتوى العلمى لعدد من الظواهر والمقـــولات الاقتصادية المعاصره ، وبالتالى تساهم فى ارساء دعائم مايمكن أن نطلق عليه البنيه الاساسيـــة لعلم الاقتصاد التطبيقى .

والواقع أن الكاتب من خلال كتاباته العلميه المختلفه ونشاطه التعليمى والتدريبى والاستشارى فى مجال تخطيط التنميه الاقتصادية بصفه عامـه والتخطيط النقدى والمالى بصفه خاصه كان يفكـــر فى تحقيق هذا الهدف .

١/٢ ـ موضوع الدراســـة :

ومن ثم فوصولا الى هذا الهدف ، فانه تم تحديد الموضوع فى الاقتصاد النقدى باعتبـاره يمثل المرحله الاخيره من مراحل التطور التاريخى لاقتصاديات المجتمع الانسانى ، وبالتالى النمـــط المعاصر والشائع للاقتصاديات القوميه فى عالم اليوم .

ويقصد بالاقتصاد النقدى ذلك الاقتصاد الذى يقوم على الانتاج السلعى وفيه التوزيـــع لوسائل اشباع الحاجات الانسانيه يأخذ نمط التبادل غير المباشر، أى التبادل عن طريق أوباستخدام شـىء معين جرى العرف على تسميته بالنقود .

ارتكازا على هذا التحديد الكلى لمفهوم الاقتصاد النقدى ، باعتباره يمثل النمط الشائـــع للاقتصاديات القوميه المعاصره ، فانه قد يكون من المناسب التأكيد (باختصار) على مجموعـــه الأمور الاتيـــــة :

الامر الاول :

بدأت عناصر ذلك النمط الاقتصادى فى الظهور والتكوين والتطور نتيجه لتناقض أساسيات واضحا فى مراحل تاريخية متعاقبه بين أساسيات الانماط الاقتصادية السابقه لـه، (*) ومتطلبات التقدم المستمر فى وسائل وعلاقات الانتاج وفى التعدد والتنوع والتزايد للحاجات الانسانيه ووسائل اشباعها . فالمقايضه (باعتبارها تمثل صلب الاقتصاد العينى) أصبحت فى ظل هذا الواقع المتجدد للمجتمع الانسانى عبر مراحل تطوره التاريخى المختلفة أسلوبا غير عملى لتوزيع وسائل اشباع الحاجات الانسانيه المنتجه ، اذ انها تفترض بالطبيعة وجود وحدتين اقتصاديتين لدى كل منهما سلعه أو خدمه ترغبها الاخرى بالنوع والكمية والقيمه وفى الوقت المناسب لكل منهما . ومن ثم فلقد ظهرت الحاجه والضرورة الى اختيار شئ معين (جرى العرف على تسميته بالنقود كما سبق ذكره) تحسب على أساسه قيم المنتج من وسائل اشباع الحاجات الانسانيه ، ويقوم باتمام عمليات المبادله . وبهذا تحدد الاصل التاريخى للنقود ، باعتبارها مقوله تعبر عن أى شئ يعترف به قانونا من جانب الحكومه فى مجتمع معين ، ويكون مقبولا قبولا عاما لدى افراده كمقياس للقيمه ووسيط للمبادلة ، ودورها فى تطوير النمط الاقتصادى من نمط انتاج يقوم على التبادل المباشر الى نمط انتاج يقوم على التبادل الغير مباشر .(١)

(*) وهى على التوالى من ناحية التعاقب التاريخى :

أ — الاقتصاد الكفائى ، والذى فيه يقوم الانتاج على نمط الاستهلاك الذاتى ، أى اشباع حاجات افراد جماعه معينه .

ب — الاقتصاد الطبيعى أو العينى ، والذى فيه يقوم الانتاج على نمط التبادل المباشر أو المقايضه.

الامر الثانـــــى :

خضع نوع وشكل النقود لمنطق التطور التاريخى للمجتمعات الانسانية . فالنقـــــود اتخذت فى بادئ الامر شكل السلع الاستهلاكيه العاديه ، والتى كان يتوقف اختيـــــار احداها دون الاخرى على الظروف والاوضاع المعيشيه ومرحلة التطور لكل مجتمع على حـــــده (*) ويطلق على هذا النوع من النقود اصطلاح النقود السلعيه ، أى النقود التى تأخذ شكـــــل سلع لها ارتباط مباشر أو غير مباشر باشباع الحاجات الانسانيه لكى تقوم بوظائفها المعروفـــــه . ثم تطورت النقود لتأخذ من المعادن النفيسه (خاصه الذهب والفضه) شكلا لها لتقـــــوم بوظائفها المعروفه . وهو ماعرف بالنقود المعدنيه ، التى تقوم على قاعده اساسية هى أن قيمتهـا الاسميه يجـــب أن تعادل قيمتها السوقية . وأخيرا ظهر النوع السائد من النقود فى عالـــم اليوم ، وهو مايعرف بالنقود الائتمانيه ، الذى يقصد بها أوراق البنكنوت (ومشتقاتهـــــا المسكوكات الرمزيه وأوراق النقد المساعده) ونقود الودائع ، التى تستمد قيمتها من قوة القانـون وقبول افراد مجتمع معين لها قبولا عاما . (*) (٢)

الامر الثالـــــث :

ومن ناحيه أخرى ، فلقد خضع نطاق وحدود الخدمات التى تؤديها النقـــــود (أى الوظائف والدور) أيضا لمنطق التطور التاريخى للمجتمعات الانسانيه . فمع ظهور وتطـــور الرأسمالية (كنظام اقتصادى يقوم على قاعدة الملكيه الخاصه لوسائل الانتاج والتوزيع ومبـــــدأ الحريـــه الاقتصاديـــة) أصبحت النقود تقوم بوظائفها الاساسية (كمقياس للقيمة ووسيـــــط للمبادله) على أوسع نطاق ممكن بحيث اصبحت المقايضة ظاهره استثنائية . الامر الذى أدى الى أن تفرعت وظائف اخرى للنقود تعرف بالوظائف المشتقه ، وتتمثل فى اثنتان هما : مخزن للقيمـة واداه دفع ووفاء بالالتزامات ، وذلك تأكيدا لدورها الحيوى فى الحياه الاقتصادية . (٣)

(*) مثل الملح ـ القمح ـ الارز ـ التبغ .... الخ

(*) يحكم هذا النوع من النقود قاعده اساسية مقتضاها أن قيمتها الاسميه تفوق القيمه السوقيـه للمـــاده التى صنعت منهـــــا .

أما بظهور الاشتراكيه (كنظام اقتصادى يقوم على قاعده الملكيه العامه لوسائل الانتاج والتوزيع ومبدأ التخطيط الشامل) ، فلقد ثار جدل ونقاش واسع فى الفكر الاقتصادى الاشتراكى حول : هل الاقتصاد الاشتراكى هو(وينبغى أن يكون) اقتصاد سلعى - نقدى أم لا ؟ . ولقد تم حسم الاجابه على هذا السؤال بعد فترة طويله من الجدل ، بحيث أصبح هناك الآن شبه اتفاق عام حول أن الاقتصاد الاشتراكى هو اقتصاد نقدى ، بمعنى أنه يقوم على الانتاج السلعى ، وفيه الناتج القومى يقوم بالنقود ، وجميع الدخول الموزعه هى دخول نقديه ، ومن ثم يأخذ التراكم الرأسمالى شكل اقتطاع جزء من الدخل القومى المقوم بالنقود.(٤)

١/٣ - منهج المعالجة :

ولمعالجة موضوع الدراسة ، وهو الاقتصاد النقدى باعتباره يمثل بصفه رئيسيه النمط الشائع للاقتصاديات القوميه المعاصره (بالتحديد السابق لماهيته) ، معالجه منهجيه تؤدى بنا الى تحقيق الهدف السابق تحديده للدراسة ، فانه سوف نستخدم المنطق العام لنظريه النظم ، التى تختص بمجال البحث فى تكوين اطار نظرى منهجى يقوم على مجموعه من المفاهيم المتداخله الاتصال بعضها ببعض أو حجم متناسق من المعارف ، ويصلح لوصف العلاقات العامه للعالم كما هو فى الواقع .(٥)

والنظام (بالمعنى المنهجى المستمد من المعارف العلميه الحديثه) هو عباره عن وحده متكاملة من العناصر أو النظم الفرعيه التى يربط بينها علاقات تشابك وتأثير متبادل ، وترتبط بابعاد المكان والزمان ، وتسعى لتحقيق هدف معين :

ولتصميم أى نظام متكامل (بالمعنى المنهجى السابق تحديده) فانه ينبغى اتباع الخطوات الآتيه - على التوالى - وهى : (٦)

الأولـــى : حصر العناصر المكونه للنظام .(*)

الثانيـــة : تحديد مجموعة العناصر التى تمثل مدخلات النظـــام .

الثالثـــة : تحديد مجموعة الانشطة أو العمليات ، التى تتشكل من علاقات التشابك والتفاعـــل بين المدخلات .

الرابعـــة : تحديد مجموعة المخرجات التى تنتج كمحصله لمجموعة الأنشطة .

ويمكن تصوير مفهـــوم ومنهج النظام المتكامل بالشكل الآتى رقم (١) :

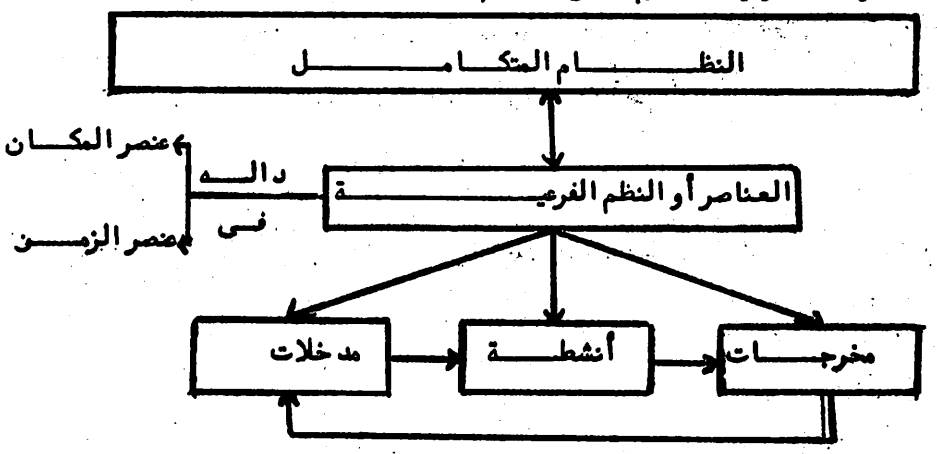

شكـل رقم (١)

مفهـــوم ومنهج النظام المتكامـــل

(*) تمثل هذه الخطوة الأساس الذى يقوم عليه اتباع الاسلوب العلمى فى البحث والدراســـة . اذ أنه (كما هو معروف) لتحديد وتوصيف ايه مشكله أو ظاهرة معينة بطريقة علميـــة ، فان ذلك يتطلب ضرورة الاجابة الدقيقة على اسئله ثلاث رئيسية هى :

- ماهى عناصر المشكلـــة ؟
- كيف نشـــأت ؟
- لماذا نشـــأت ؟

ومن ثم فاننا سنحاول عن طريق هذا المنهج ، أى مدخل النظم ، أن نعالج الموضـــــوع ، أى الأقتصاد النقدى ، وذلك عن طريق النظر اليه - باعتباره يمثل النمط الشائع للاقتصاديـــات القومية المعاصره - كنظام متكامل سوف نقوم بتحديد عناصره وتصنيفها بين مدخلات وأنشطـــــة ومخرجات من حيث الماهيـــه فى صوره عدد من المفاهيم الاقتصادية الأساسيـــة .

وهنا يجدر التنويه الى أمرين همـــا :-

الأول : أن متطلبات المعالجة المنهجية للموضوع قد اقتضت ضرورة انتقاء مجموعـــــة من المقولات الاقتصادية الأساسية لتعريفها و/ أو اعادة تعريفها بصورة تتسق وهدف الدراســـة ، واستخدام بعض الاصطلاحات الاعتبارية أحيانا .

الثانـــى : أنه قد تم الاعتماد فى ذلك ، بصفة أساسية على بعض كتابات المؤلف السابقـة (٧) .

٢ - عناصر النظام المتكامـــل :

٢/١ - تمهيـــد :

تطبيقا لمفهوم ومنهج النظام المتكامل (بالتحديد السابق) على حاله الاقتصـــاد النقدى ، باعتباره النمط الشائع للاقتصاديات القومية المعاصره ، فأنه يمكن القول بأن تركيبـــه الداخلى انما يقوم على أساس :

أولا : توافر مجموعة معينة من المدخلات فى صورة :

- حجم معين من الموارد الاقتصادية - وهو ماسوف نطلق عليه اعتباريا البعـــد الموضوعى للاقتصاد القومى .
- عدد معين من الوحدات الاقتصادية . وهو ماسوف نطلق عليه اعتباريا البعـــد التنظيمى والوظيفى للاقتصاد القومـــى .

ثانيـا : تفاعل تلك المدخلات (أو ما اطلقنا عليه الابعاد الموضوعية والتنظيميـــة والوظيفية للاقتصاد القومى) فى اطار مكان معين وزمان معين بصوره يتولـــد عنها مجموعة معينة من الانشطة أو العمليات الاقتصادية ، والتى سوف يتـــم تجميعها وتصنيفها فى مجموعات معينة ، سنطلق عليها اعتباريا اصطـــلاح الدوائر الاقتصادية .

ثالثا : ومن هذه الدوائر الاقتصادية تتشكل - أخيرا وليس آخرا - مجموعة معينـــة من التدفقات الاقتصادية ، وتتكون منها قيم معينة لعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية . وهو مايمثل الحلقة الاخيرة من حلقات سلسلة النظام المتكامل للاقتصـــاد النقـــدى ، أى المخرجات

ويمكن تصوير عناصر وحلقات التركيب الداخلى للاقتصاد النقدى كنظام متكامل فى الشكل التالى رقم (٢).

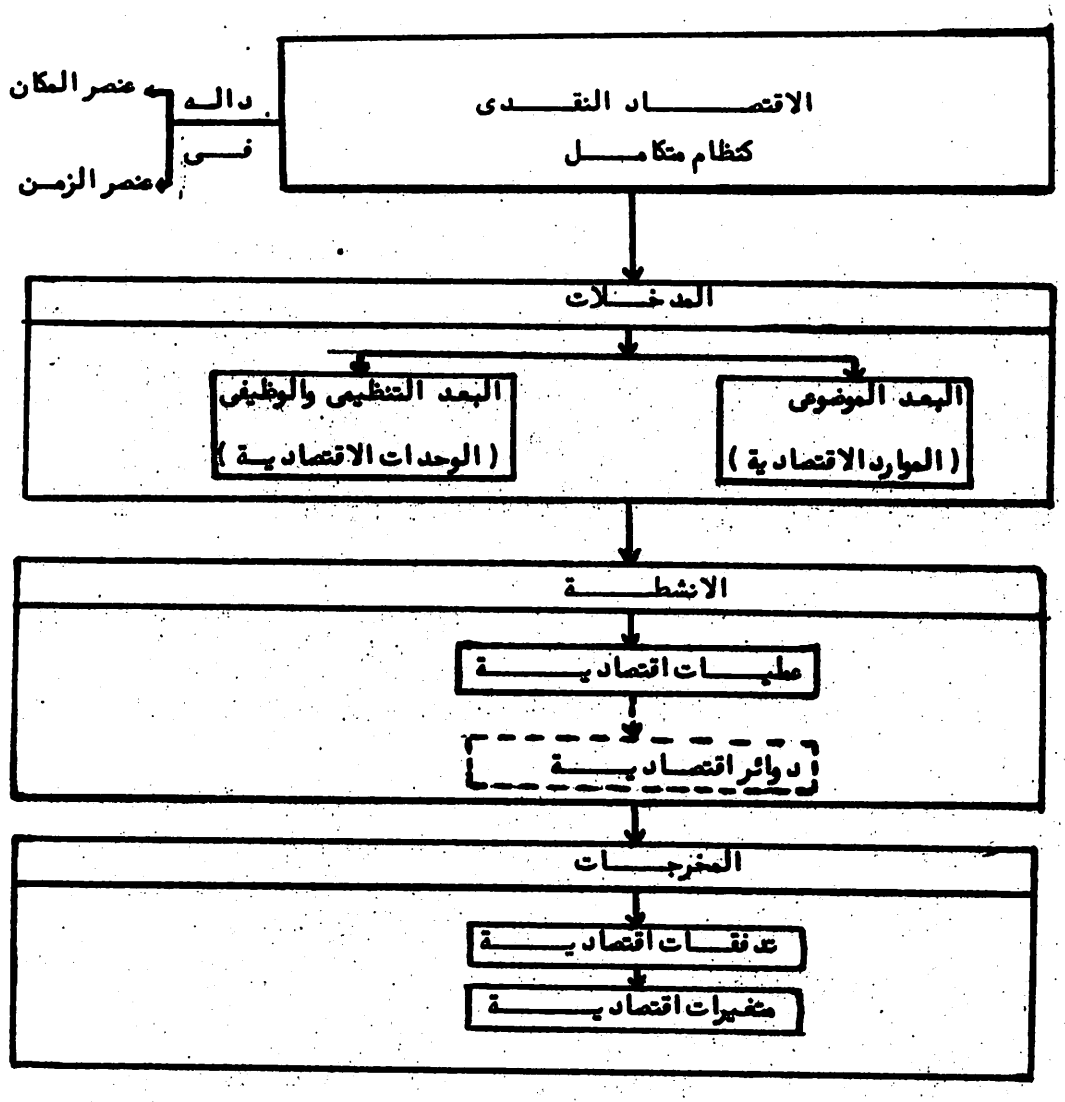

شكل رقم (٢)

التركيب الداخلى للاقتصاد النقدى كنظام متكامل .

ارتكازا على التحديد الاجمالى السابق لمحتوى الاقتصاد النقدى كنظام متكامـــل ، فأنـه من الواضح اننا أمـــام عدد معين من العناصر الأساسيـــة لذلك النظام مصنفـــه فى ثـــلاث حلقات متتاليـــة هـــى : —

- المدخلات ، أو ما أطلقنا عليه أبعاد الاقتصاد النقدى .
- الانشطة ، او ماأطلقنا عليه دوائر الاقتصاد النقـــدى .
- المخرجات ، أو ماأطلقنا عليه تدفقـــات ومتغيرات الاقتصاد النقدى .

لابد من تحديد المفاهيم الأساسية لكل منها بتقسيماتها وعلاقاتها الارتباطية والتكاملية المختلفـــة ، وهذا ماسوف نتناولـــه على التوالى :

٢/ ٢ ـ المدخلات (الابعاد) : ـ

يقوم الاقتصاد النقدى ، باعتباره النمط الشائع للاقتصاديات القومية المعاصره ، على بعدين أساسيين هما :

الأول : البعد الموضوعى ، الذى يتمثل فى توافر حجم معين من الموارد الاقتصادية .

الثانى : البعد التنظيمى والوظيفى ، الذى يتمثل فى توافر عدد معين من الوحدات الاقتصادية .

ويرتبط هذين البعدين الاساسيين بعنصرى المكان والزمان ، بمعنى حجم الموارد الاقتصادية المتاحه و عدد الوحدات الاقتصادية يتحدد ويتغير باختلاف المكان (اقتصاد قومى معين أو أخر) والزمان (فترة زمنية أو أخرى) .

ونحاول فيما يلى تحديد مجموعة المفاهيم الاقتصادية المرتبطه بكل بعد من هذين البعدين :

٢/ ٢/ ١ ـ البعد الموضوعى :

يتمثل فى مجموعة الموارد الاقتصادية المتاحه لدى اقتصاد قومى معين . وهنا يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين هما : ـ

النوع الاول : موارد عينية :

وتتمثل فى الوسائل التى تستخدم فى اشباع الحاجات الانسانية بطريقة مباشرة أو غير مباشره، أما ما اصطلح على تسميته اجمالا بالسلع والخدمات .

فالسلع هى الوسائل المادية التى تستخدم فى اشباع الحاجات الأنسانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . والسلع (بهذا التعريف) يمكن تصنيفها تصنيفا أساسيا يتكون من مجموعتين هما :

المجوعة الأولى : سلع استثمارية :

تتمثل فى الوسائل المادية التى لاتستخدم فى اشباع الحاجات الانسانية بطريقة مباشرة، وانما تستخدم لانتاج تلك الوسائل التى تشبع الحاجات الانسانية اشباعا مباشرا . (*)

والسلع الاستثمارية (بهذا التعريف) يمكن تصنيفها تصنيفات متعدده بعضها يتسع نطاقه بحيث تشمل عنصر رأس المال ، كأحد عوامل الإنتاج بأنواعه المختلفة من : (**)

- رأس مال ثابت ، مثل الآلات والمعدات .
- رأس مال عامل ، مثل المواد الخام والسلع نصف المصنوعه والسلع التكميلية والطاقة المحركه .
- مجموعة التجهيزات التى تسهل استخدام رأس المال الثابت والعامل . (***)

والبعض الآخر يضيق نطاقه بحيث يقتصر فقط على رأس المال الثابت .

وبالاضافة الى هذا التصنيف الواسع والضيق للسلع الاستثمارية ، فان هناك تصنيف آخر يقوم على التمييز بين : (*)

- السلع الرأسمالية ، ويقصرها على رأس المال الثابت .
- والسلع الوسيطه ، ويقصرها على رأس المال العامل .

ويمكن التمييز فى اطار تلك المجموعتين الاساسيتين للسلع الاستثمارية بين عدد أكبر من المجموعات السلعية الفرعية والمشتقه من كل مجموعة أساسية ، وتحديد أنواع السلع التى تدخل أو تتدرج تحت كل منها . (٨)

(*) يطلق أحيانا على هذه المجموعة من السلع اصطلاح السلع الانتاجية ، أو السلع الراسمالية.

(**) يدخل البعض ضمن مكونات التصنيف الواسع للسلع الاستثمارية أحيانا عنصر الأرض .

(***) تتمثل على مستوى الوحده الاقتصادية فى المبانى والمخازن ووسائل النقل .. الخ .
ومن ناحية أخرى جدير بالذكر أن مجموعة التجهيزات على المستوى القومى يطلق عليها المرافق الاساسية أو البنية التحتية أو رأس المال الاجتماعى ، مثل الطرق — شبكه الكهرباء — التليفونات — المطارات — الصرف المغطى — الموانى ... الخ .

المجموعة الثانيـة : سلع استهلاكيـة

وتتمثل فى الوسائل المادية التى تستخدم فى اشباع الحاجات الانسانية اشباعا مباشرا • وبالمثل فان هذه الطائفة من السلع يمكن تصنيفها استنادا على معايير كثيره • (٩) فمعيار مدى نهائية الاستخدام فى عمليات اشباع الحاجات الانسانية — على سبيل المثال — يمكننا من التفرقة بين :

— سلع استهلاك عادية ، وهى تلك الوسائل المادية التى تفنى بمجرد استخدامها فى عمليـة اشباع الحاجات الانسانيـة •

— سلع استهلاك معمره ، وهى تلك الوسائل المادية التى لها صفة الاستمرار فى استخدامهـا لاشباع الحاجات الانسانيـة •

كما أنه من الممكن التفرقة استنادا على معيار مدى أهمية السلعه لاشباع الحاجات الأنسانيـة بين : —

— سلع استهلاك ضرورية •

— سلع استهلاك كماليـه •

وفى اطار كل مجموعة من تلك المجموعات يمكن التمييز بين مجموعات أخرى ، فمثلا يمكن التمييـز فى داخل مجموعة سلع الاستهلاك الضرورية بين سلع استهلاك شعبية وسلع استهلاك غير شعبية ••• وهكذا.

ويتدرج بصفة عامة تحت كل مجموعة أساسية مجموعات فرعية ، وتحت كل مجموعة فرعية أنـواع معينة من السلع ، الامر الذى يختلف من اقتصاد الأخر طى حسب درجة التقدم الاجتماعى والاقتصـادى وطبيعتـه • (*)

(*) بالاضافة الى هذا التصنيف الاساسى للسلع فى صورة سلع استثمار وسلع استهلاك ، فان هنـاك تصنيفات متعددة للسلع • فعلى سبيل المثال فان هناك تصنيف يميز بين مجموعتين من السلـع استنادا على معيار طبيعه النشاط الاقتصادى أو نوع القطاع الاقتصادى المنتج لها ، هما :
— مجموعة السلع الزراعية
— مجموعة السلع الصناعيـة •
ويتدرج تحت كل مجموعة أساسية مجموعات فرعيه ، وتحت كل مجموعة فرعية أنواع معينة من السلع •
وجدير بالذكر أن وزارة التخطيط فى ج • م • ع تطبق هذا التصنيف السلعى كأساس لاعداد مجموعـة الموازين السلعيـه • (١٠)

بينما الخدمات ، فأنها تتمثل فى مجموعة النشاطات البشرية التى تتصل بأشباع الحاجات الانسانية اشباعا مباشرا أو غير مباشر ، والتى لا تسفر عن انتاج وسائل مادية ملموسة ٠

وهنا يمكن التمييز بين مجموعتين رئيسيتين للخدمات هما :

الاولى : خدمات اجتماعية ، وهى تلك الانشطة التى تتصل بعمليات اشباع الحاجات الانسانية مثل :

- التعليم ٠
- الصحة ٠
- الثقافة ٠
- الادارة العامة
- الدفاع
- الامن
- القضاء ٠

الثانية : خدمات مادية ، وهى تلك الانشطة التى تتصل بعمليات انتاج وتوزيع السلع مثل :

- التجارة ٠
- المال ٠
- النقل ٠
- الادارة .
- الاصلاح والصيانه ٠

النوع الثانى : موارد نقدية ومالية :

وتتمثل فيما تمتلكه الوحدات والقطاعات الاقتصادية المختلفة للاقتصاد القومى من حقوق يقابلها التزامات قبل وحدات او قطاعات اقتصادية أخرى فى ذلك الاقتصاد القومى،وتتخذ هذه الالتزامات الاشكال الرئيسية الاتية ٠

- أوراق نقد أو بنكنوت (التزام البنك المركزى) .
- ودائع تحت الطلب (التزام البنوك التجارية) .
- ودائع آجلة (التزام البنوك) .
- أسهم وسندات (التزام قطاع الاعمال) .
- سندات حكوميـــة (التزام قطاع الحكومة) .
- بوالص تأمين (التزام قطاع التأمين) .

وتشكل أوراق البنكنوت والودائع تحت الطلب مايعرف بوسائل الدفع . بينما الاشكال الاخـرى (الودائع الآجلة ـ الاسهم والسندات ـ السندات الحكومية ـ بوالص التأمين) هى بمثابـــة أوعية للمدخرات النقدية ، ومن ثم فأنها عوامل مؤثرة على حجم وسائل الدفع .

٢/ ٢/ ٢ ـ البعد التنظيمى والوظيفى :

يتمثل البعد التنظيمى والوظيفى لاقتصاد قومى معين فى مجموعة الوحدات الاقتصاديـــة التى تزاول فى اطاره وظائف الانتاج والتوزيع والتداول والاستهلاك للسلع والخدمات . ويتشكـــل حجم وهيكل الوحدات الاقتصادية لمجتمع معين من :

ـ سكان ذلك المجتمع ، أى أفراده كأشخـــاص طبيعيـــين يمارس جميعهم وظيفـــة الاستهلاك وبعضهم وظيفة الانتاج . ويطلق على هذا البعض الذى يمارس وظيفة الأنتاج من خـــلال بذله للجهد الذهنى والعضلى مايعرف بقوة العمل أو القوى العاملة لذلك المجتمع .

ـ المشروعات أو المنشآت كأشخاص معنوية تزاول نشاطا يتعلق بالانتاج والتوزيع والتـــداول للسلع والخدمات فى اطار كيانـــات تنظيمية معينة تقوم علـــى أساس توافر قوة عمل ووسائـــل وعلاقات انتاج معينـــة ، وتسعى لتحقيق هدف معين .

وتمثل الوحدات الاقتصادية (الافراد والمشروعات أو المنشآت) المستوى الاول من مستويات البعد التنظيمى والوظيفى للاقتصاد القومى ويعرف هذا المستوى فى التحليل الاقتصادى بالمستوى الجزئى أو مستوى الوحدة الاقتصادية بلغة التخطيط الاقتصادى .

ولما كانت هذه الوحدات الاقتصادية متعددة ، الى الدرجة التى تتحدد بعدد أفراد مجتمع معين وعدد المشروعات أو المنشآت او الاجهزة العاملة فى المجال الانتاجى (أى انتاج السلع) وفى المجال غير الانتاجى (أى انتاج الخدمات) فى ذلك المجتمع ، ومتنوعه فى الوظيفة والدور والنشاط ، فأنه قد جرى العرف الاقتصادى - لاغراض التحليل والسياسة والتخطيط الاقتصادى - على ضرورة تجميع وتبويب هذه الوحدات فى مجموعات متجانسة معينة ، تعرف بالقطاعات ، استنادا على بعض المعايير ، وتعرف تلك المعايير بمعايير التصنيف القطاعى التى يتمثل أهمها فى ثلاث هى :(*)

- معيار نوع الوظيفة والسلوك الاقتصادى للوحدات .
- معيار نوع النشاط الاقتصادى للوحدات .
- معيار نوع ملكية وسائل الانتاج للوحدات .

فالاستناد على معيار أو أكثر من هذه المعايير يمكننا من الحصول على صورة معينة لتقسيم الاقتصادى القومى الى قطاعات ، وبالتالى من الوصول الى المستوى الثانى من مستويات البعد التنظيمى والوظيفى للاقتصاد القومى ، والذى يعرف بالمستوى القطاعى .(١١)

فعلى سبيل المثال ، فانه لو اعتمدنا على معيار نوع الوظيفة الاقتصادية ، فانه يمكن الحصول على مجموعة القطاعات الرئيسية الاتية :

(*) يتوقف استخدام معيار معين أو اكثر من هذه المعايير على عوامل كثيرة منها :
- نوع النظام الاقتصادى .
- درجة التقدم الاقتصادى .
- حجم ونوع البيانات الاحصائية المتاحة .
- الهدف المراد من التصنيف .

الاول : القطاع الانتاجي (أو مايعرف أحيانا بقطاع الاعمال) : الذى يتكون من مجموعة الوحدات الاقتصادية التى تؤدى وظيفة الانتاج • أو بعبارة أخرى التى تقوم بعمليات أعداد الموارد لكى تصبح وسائل لاشباع الحاجات الانسانية ، أى السلع والخدمات ومن ثم فانه يمكن التمييز فى اطار هذا القطاع بين القطاعات الفرعية الاتية : —

— القطاعات السلعية •

— القطاعات الخدمية •

الثانى : القطاع العائلى : الذى يتكون من مجموعة الافراد (الذين يشكلون سكان مجتمع معين) كأشخاص طبيعيين يكتسبون دخولا نقدية مقابل عمل أو مقابل ملكية وسائل الانتاج أو الاثنين معا ، ويقومون بانفاق تلك الدخول أو جزء منها فى شراء الوسائل المختلفة (سلع وخدمات) التى تشبع حاجاتهم الفسيولوجية والاجتماعية • أو بعبارة أخرى يتكون هذا القطاع من الافراد كوحدات اقتصادية تقوم بوظيفة الاستهلاك النهائى الفردى •

الثالث: القطاع الحكومى : الذى يتكون من الوحدات والاجهزة الحكومية (أى الوزارات والمصالح والهيئات ••• الخ) التى تقوم بتأدية خدمات عامه لافراد مجتمع معين ترتبط بسلطة السيادة للدولة مثل خدمات الادارة العامة — الامن — الدفاع — القضاء ••• الخ (*) أو بعبارة أخرى ، يتكون هذا القطاع من الوحدات والاجهزة الحكومية التى تؤدى وظيفة الاستهلاك العام •

الرابع : القطاع التجارى : الذى يتكون من مجموعة الوحدات الاقتصادية التى تقوم بتوزيع السلع والخدمات فى السوق المحلية أو العالمية • ومن ثم فأنه يمكن التمييز فى اطار هذا القطاع بين القطاعات الفرعية الآتية : —

— قطاع التجارة الداخلية •

— قطاع التجارة الخارجية •

(*) يشمل هذا القطاع أحيانا — بالاضافة الى الخدمات العامه بالتحديد السابق — مجموعة الخدمات الاجتماعية اذا كانت تقدم بدون مقابل أو بمقابل رمزى لايعبر عن تكلفتها الحقيقية ، مثل خدمات التعليم والصحة والثقافة ••• الخ •

الخامس : القطاع النقدى والمالى : الذى يتكون من مجموعة الوحدات الاقتصادية (المنشآت والاجهزة والمؤسسات) التى تزاول نشاطها فى اطار عمليات :

- اصدار الموارد النقدية ٠
- تجميع المدخرات النقدية ٠
- توظيف تلك المدخرات فى أحد أشكال الموارد المالية (بالتحديد السابق) ، وتخصيصها لمواجهة استخداماتها المختلفة ٠

وهنا فأنه يمكن التمييز فى اطار هذا القطاع بين القطاعات الفرعية الآتية : —

- قطاع الموازنة العامه للدولة ٠
- قطاع الجهاز المصرفى ٠
- قطاع المؤسسات المالية الاخرى ٠
- قطاع التأمين ٠
- قطاع التأمينات الاجتماعية ٠

وتشكل تلك القطاعات الرئيسية والفرعية للاقتصاد النقدى ، مايعرف بالهيكل أو البنيان أو التركيب الاقتصادى ٠

وبالاضافة الى هذه الصوره القطاعية الاساسية ، والتى أمكن الحصول عليها عن طريق استخدام المعيار الاول من معايير التصنيف القطاعى ، فأنه يمكن عن طريق استخدام المعايير الاخرى الوصول الى صوره قطاعية أكثر تفصيلا من الصوره الاجمالية السابق تحديدها لقطاعات الاقتصاد القومى أو مكونات الهيكل الاقتصادى ٠ ذلك أنه عن طريق تلك المعايير يمكن تجزئة القطاعات الرئيسية الخمس (السابق الوصول اليها) الى قطاعات فرعية أخرى ٠

فمثلا اعتمادا على المعيار الثانى ، وهو معيار نوع وطبيعة النشاط الاقتصادى للوحـــدات ، فأنه يمكن تصنيف وحدات القطاع الانتاجى (أوقطاع الاعمال) الى القطاعات الفرعية الآتية : —

— القطاع الاولى ، ويشمل الوحدات الاقتصادية التى تزاول أنشطة انتاجية تتصل بالصيـــد والرعى والزراعة ، ومن ثم فأنه فى اطار ذلك القطاع يمكن التمييز بصورة أساسية بين : —

— قطاع الزراعة ٠
— قطاع الثروة الحيوانية ٠
— قطاع الثروة المائية ٠

— القطاع الصناعى، ويشمل الوحدات الاقتصادية التى تزاول أنشطة أنتاجية تتصل بالصناعـــة وهنا يمكن التمييز بين القطاعات الفرعية الآتية : —

— قطاع الصناعات الاستخراجية
أو — قطاع الصناعات الثقيله ٠
أو — قطاع صناعات سلع الاستثمار
أو — قطاع صناعات التصدير
و — قطاع الصناعات التحويليـــة ٠
و — قطاع الصناعات الخفيفـــة ٠
و — قطاع صناعات سلع الاستهلاك ٠
و — قطاع صناعات احلال الواردات ٠

بينما الاعتماد على المعيار الاخير ، وهو معيار نوع ملكية وسائل الانتاج ، فأنه يمكن تصنيـــف وحدات القطاع الانتاجى أو الاعمال والقطاع التجارى والقطاع المالى (بقطاعاتهم الفرعية) الـــــى : —

— قطاع وطنى أو محلى ٠
— قطاع أجنبى ٠
— قطاع مشترك (أى بين الملكية الوطنية والملكية الاجنبية) ٠

(*) يمكن استخدام معايير أخرى ، تتصل بنوع السلعة أو الخدمة أو تتصل بطبيعة النشاط داخـــل كل قطاع ٠٠٠ الخ ، للحصول على صورة قطاعية أكثر تفصيلا ٠٠٠ (١٢)

وفى اطار القطاع الوطنى أو المحلى يمكن التمييز بين :

- قطاع عام ٠
- قطاع تعاونـــى ٠
- قطاع خاص ٠

استنادا على العرض السابق ، فأنه من الواضح أن هناك ثلاث مستويات تنظيمية أساسية للاقتصـاد القومى يمكن التمييز بينهما ، وهى :

- المستوى القومى أو الكلى ٠
- المستوى القطاعى ٠
- المستوى الوحدى أو الجزئى ٠

٢/ ٢/ ٣ - البعد المكانـى :

يتمثل فى الحيز والمساحه الجغرافية لدولة معينة كما تحددها حدودها الدولية المعترف بهـا ٠ وجدير بالذكر أن حجم الموارد الاقتصادية وخاصة الموارد الارضيه والطبيعية ، تعتبر دالة فى الحيـز الجغرافى من حيث المساحه الارضيه (مافوقها وما تحتها) والموقع والمناخ ٠

ويمكن تقسيم تلك المساحه الجغرافية تقسيمات ادارية وتنظيمية وتخطيطية معينة ٠ وهنا سوف نعتمـد على التقسيم الآتى ، الذى يضم عـدة مستويات ، وهو :

- مستوى المحافظة والاقليم ٠
- مستوى المدينـــــة ٠
- مستوى القريـــــة ٠

وطبقا لهذا التقسيم ، فأنه من الواضح أن الاقليم قد يضم محافظة أو أكثر ، كما أن المحافظة تضـم أكثر من مدينة ، والمدينة تضم عدد معين من القرى ٠

٢/ ٢/ ٤ ـ البعد الزمنى :

يتم التمييز فى اطار البعد الزمنى بين :

ـ المدى الطويل ، الذى يتحدد بالفترة الزمنية الاكثر من ١٠ سنوات ٠
ـ المدى المتوسط ، الذى يتحدد بالفترة الزمنية مابين ٣ ـ ٧ سنوات ٠
ـ المدى القصير ، الذى يتحدد بالفترة الزمنية لسنة فأقـــل ٠

وذلك لأغراض التحليل والسياسة والتخطيط الاقتصادى ٠

ارتكازا على التحديد السابق لمدخلات وابعاد الاقتصاد النقدى كنظام متكامل ، فأنـــــه يمكن تصوير تلك المدخلات والابعاد بالشكل الآتى رقم (٣) :

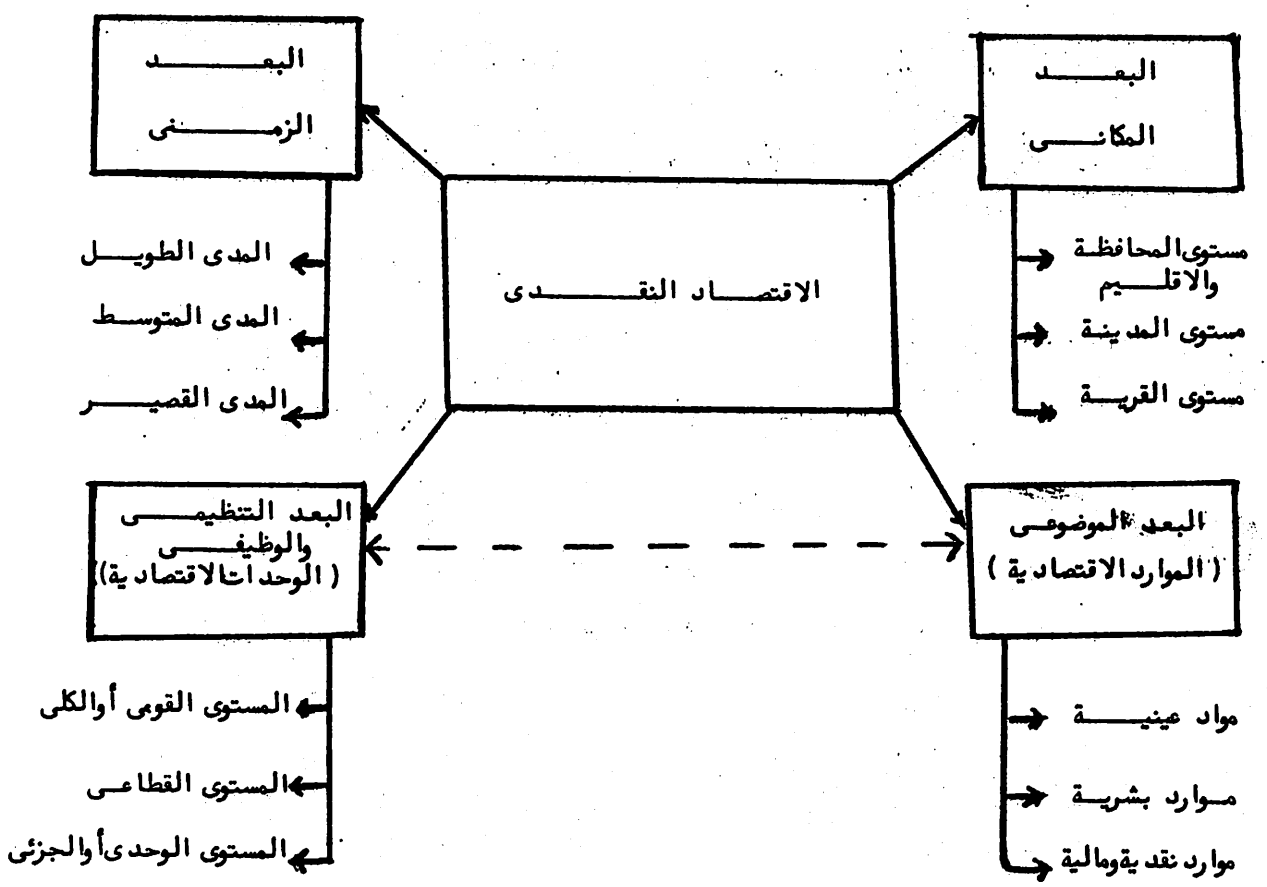

شكل رقم (٣)

مدخلات وأبعاد الاقتصاد النقدى

كنظام متكامل

٢/ ٣ - الأنشطة (الدوائر) :

ان التفاعل بين مدخلات الاقتصاد النقدى كنظام متكامل - أى بين البعد الموضوعى (الموارد الاقتصادية) والبعد التنظيمى (الوحدات الاقتصادية) - فى اطار بعدى أو عنصرى المكان والزمان ليولد عدد من العمليات الاقتصادية ، التى يمكن تبويبها وتصنيفها فى مجموعتين ، أو مانطلق عليه دائرتين ، أساسيتين هما :-

الأولى : دائرة عينية :

وتتمثل فى مجموعة العمليات المتعلقة بأنتاج وتوزيع السلع والخدمات .

الثانية : دائرة نقدية :

وتتمثل فى مجموعة العمليات المتعلقة باصدار وتعبئة وتوظيف وتخصيص واستخدام الموارد والمدخرات النقدية .

وترتبط هاتين الدائرتين فى الاقتصاد القومى مثل ارتباط القلب بالدورة الدموية فى جسم الانسان . فتشغيل الدائرة العينية (باعتبارها تمثل قلب الاقتصاد القومى طبقا للتشبيه السابق) أى تحريك دولاب الانتاج وشبكة توزيع السلع والخدمات يتطلب (بجانب مايتطلب من مقومات أخرى) ضرورة وجود دائرة نقدية موازية لها ، والتى تطابق أهميتها (طبقا للتشبيه السابق) أهمية الدورة الدموية فى جسم الانسان .

ويمكن تصوير تلك الانشطة فى الشكل الآتى رقم (٤) :

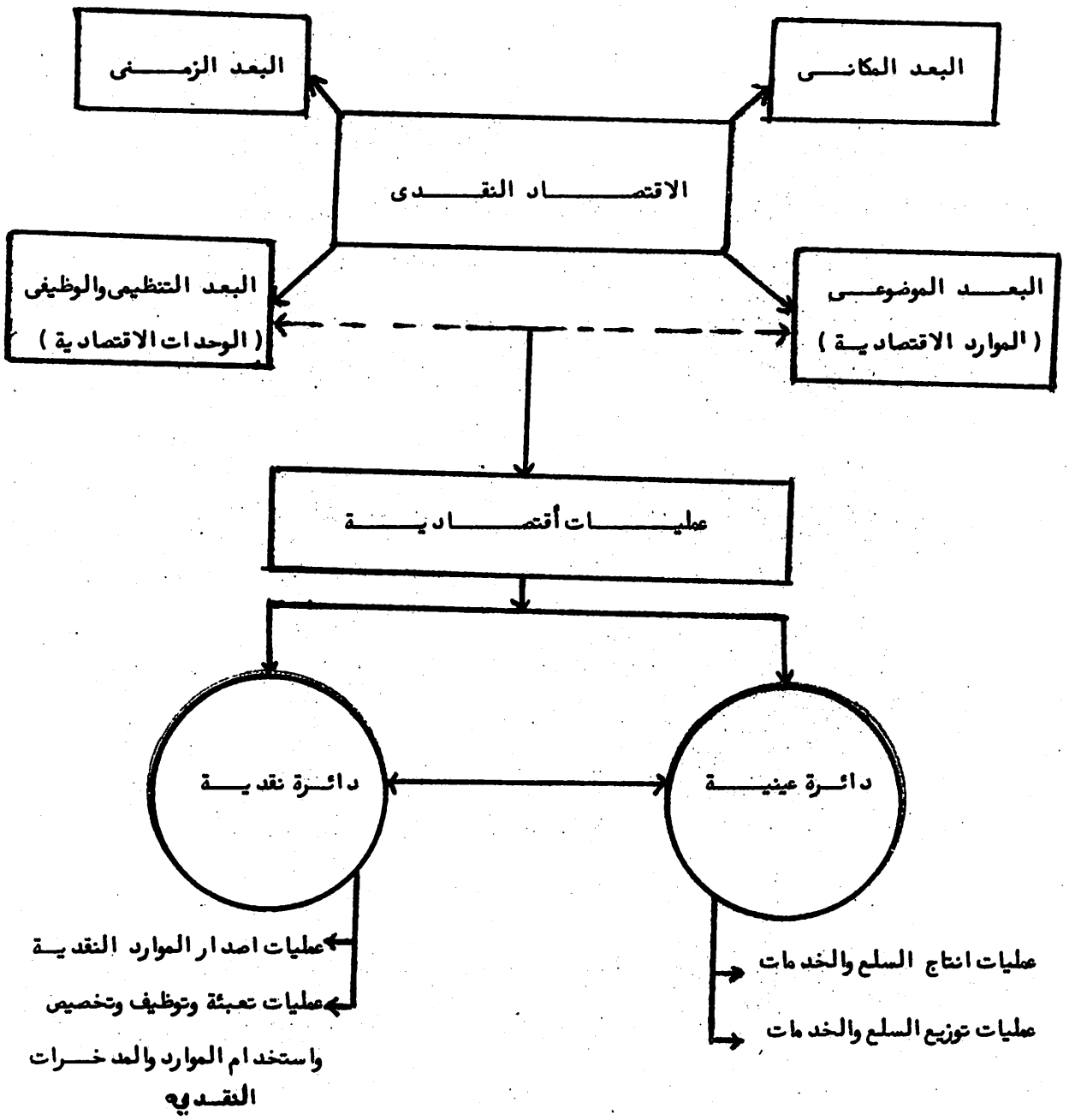

شكل رقم (٤)

أنشطة الاقتصاد النقدى

كنظام متكامل

٢/ ٤ ـ المخرجات (التدفقات والمتغيرات) :

٢/ ٤/ ١ ـ التدفقات الاقتصادية :

يتولد من أنشطة الاقتصاد النقدى كنظام متكامل ، . على النحو السابق تحديده ، مخرجات معينة تبدأ بالتدفقات الاقتصادية • فتدفق حجم معين من السلع والخدمات من الدائرة العينية ، وتدفق حجم آخر من الموارد النقدية من الدائرة النقدية فى اقتصاد معين بين وحداته وقطاعاته المختلفة يمكن أن يشكل أنواع معينة من مايعرف بالمبادلات أو التدفقات الاقتصادية ، والتى تتمثل فى :

- تدفق عينى بلا مقابل (عمليات المنح والهبات العينية) •
- تدفق عينى فى مقابل تدفق عينى (عمليات المقايضة) •
- تدفق عينى فى مقابل تدفق نقدى (عمليات بيع السلع والخدمات) •
- تدفق نقدى بلامقابل اطلاقا (عمليات المنح والهبات المالية) •
- تدفق نقدى بلامقابل مباشر (العمليات التحويلية) •
- تدفق نقدى فى مقابل تدفق عينى (عمليات شراء السلع والخدمات) •
- تدفق نقدى فى مقابل تدفق آخر (عمليات الاقراض والاقتراض) •

استنادا على هذه الانواع الممكنه للتدفقات الاقتصادية القومية فأنه من الاهمية بمكان الاشارة الى الامور الاتية :

الاول : ينبغى أن يحدث نوع من أنواع التناسب والتوازن بين حجم السلع والخدمات المتدفق من الدائرة العينية وحجم الموارد النقدية المتدفق من الدائرة النقدية لاقتصاد قومى معين ، والا تعرض ذلك الاقتصاد لقوى الانكماش (فى حالة زيادة التدفقات العينية عن التدفقات النقدية) أو لقوى التضخم (فى حالة زيادة التدفقات النقدية عن التدفقات العينية) •

الثانـــى : أنه فى اطار الاقتصاد القومى المعاصر الذى يقوم على نمط نقـــــدى متقدم ، فأن التركيز من حيث الحجم والاهمية يتم على أنواع معينة من هذه التدفقات الاقتصاديـــة القومية (السابق تحديدها).وتشكل هذه الانواع فيما بينها مايعرف بالتدفقات الماليـــــــــة والتى تشمـــل :(١٣)

ـ التدفقات الداخلية ، والتى تتشكل من تدفق عينى مقابل تدفق نقدى وتدفق نقدى مقابل تدفق عينى ، أى من عمليات بيع وشراء السلع والخدمات .

ـ التدفقات التحويلية ، والتى تشكل من التدفقات النقدية بلا مقابل مباشـــــر، أى من العمليات التحويلية .

ـ التدفقات الائتمانية ، والتى تتشكل من تدفق نقدى مقابل تدفق نقدى آخـــر ، أى من عمليات الاقراض والاقتراض بمفهومها الواســع .

ومن هذه الانواع الثلاث للتدفقات المالية، وخاصه التدفقات الداخلية يمكـــــن حساب وتقدير عدد من المجاميع أو المتغيرات الاقتصادية الكلية ، والتى تتمثل فى المفاهـــــيم المحلية والقوميه للانتاج والناتج والدخل بمكوناتهم المختلفـــــة .

ويصور الشكل الاتى رقم (٥) العناصر الأساسية لمخرجات الاقتصاد النقـــــدى كنظام متـــكامـــل :

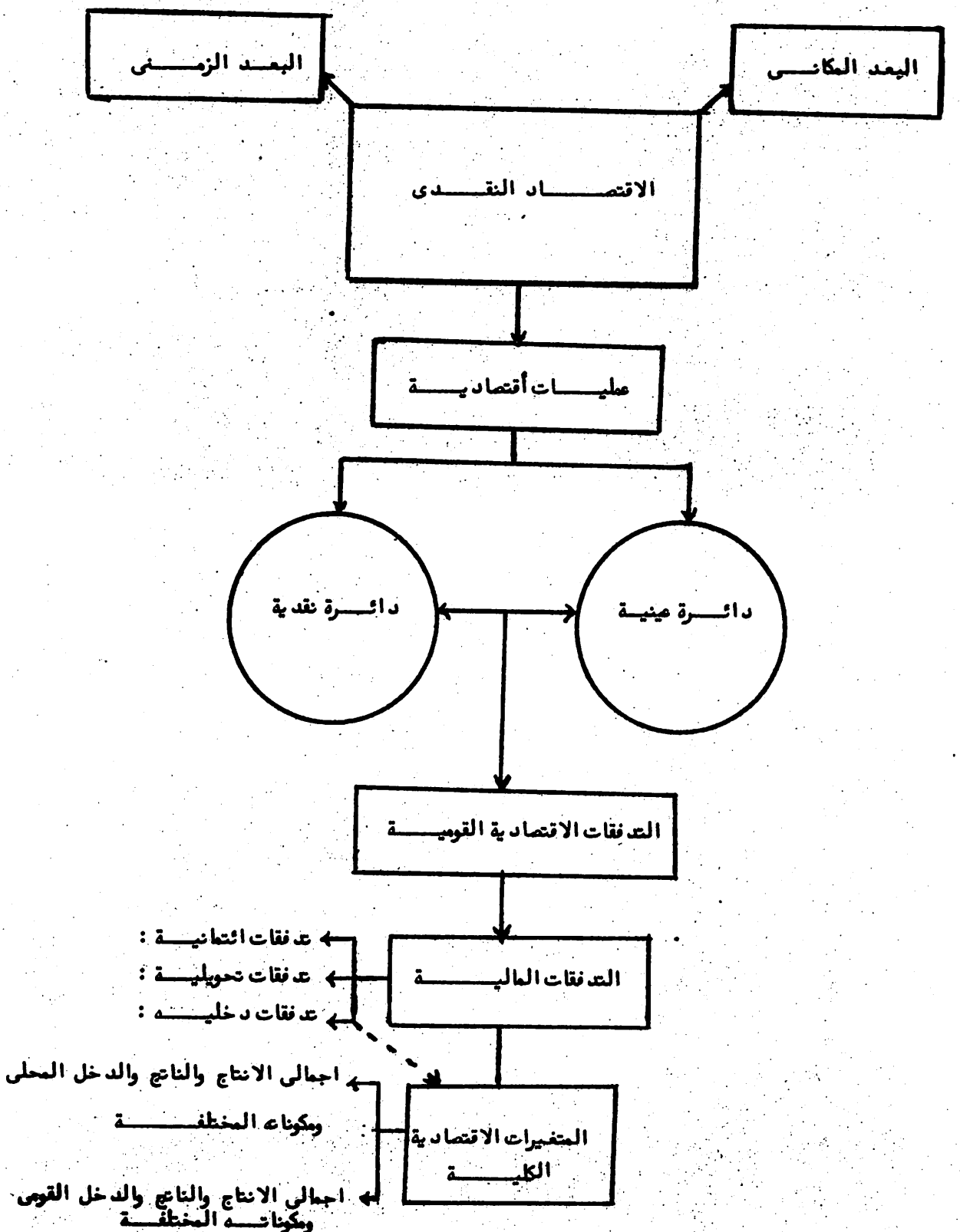

شكل رقم (٥)

مخرجات الاقتصاد النقدى

كنظام متكامل

وسنحاول استناد على الشكل السابق ، أن نحدد مجموعة المفاهيم المرتبطة بأجمالى الانتاج والناتج أو الدخل المحلى والقومى بمكوناتهم المختلفة ، باعتبارها تمثل الحلقة الأخيرة من حلقات النظام المتكامل للاقتصاد النقدى .

٢/ ٤/ ٢ — المتغيرات الاقتصادية الكلية :

وفى مجال تحديد المفاهيم المحلية والقومية لاجمالى الانتاج والناتج أو الدخل ، فانه يجدر الاشارة (بدايه) الى أن هناك طريقتين أساسيتين لتحديد مضمون أو محتوى ونطاق اجمالى الانتاج المحلى هما : —

الأولى : طريقة الانتاج الشامل ، وفيها يتحدد محتوى ونطاق اجمالى الانتاج المحلى على أساس حساب المنتج من السلع والخدمات بجميع انواعها فى بلد معين وفى فترة زمنية معينة (*)

الثانية : طريقة الانتاج المادى ، وفيها يتحدد محتوى ونطاق اجمالى الانتاج المحلى على أساس حساب المنتج من السلع بجميع أنواعها ، وبعض أنواع الخدمات التى تتصل اتصالا مباشرا بعمليات انتاج وتوزيع السلع ، أى الخدمات المادية ، فى بلد معين وفى فترة زمنية معينة (**)

وفى الواقع فأننا سوف نعتمد على الطريقة الاولى فى تحديد المفاهيم المحلية والقومية للانتاج والناتج أو الدخل ، ذلك أنها تتفق مع مفهوم ومنهج النظام المتكامل الذى يعتمد عليه معالجتنا للاقتصاد النقدى ، والتى تقوم على أساس شامل (***)

(*) تطبق هذه الطريقة بصفة رئيسية فى الدول الرأسمالية .

(**) تطبق هذه الطريقة بصفة رئيسية فى الدول الاشتراكية .

(***) غنى عن البيان أن الطريقة الثانية تستبعد جانبا هاما من الخدمات ، يعرف بالخدمات الاجتماعية .

وطبقا لهذه الطريقة ، فان اجمالى الناتج أو الدخل المحلى يمكن تعريفه من ثلاث زوايا أساسية هى :(*)

الاولى : القيمة المضافة :

يمكن تعريف اجمالى الناتج المحلى — من هذه الزاوية — بأنه عبارة عن قيمة السلع والخدمات التى تنتج فى بلد معين وفى فترة زمنية معينة (عاده سنه)، مع استبعاد قيمة مستلزمات الانتاج .

استنادا على هذا التعريف ، فانه يهمنا التأكيد على الآتى : —

أولا : الناتج أو الدخل المحلى هو رقم تجميعى يعبر عن قيمة (أى كميات × أسعار) انتاج بلد معين من جميع أنواع السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة ، أى سنه .

فالحساب أو التقدير هنا يأخذ شكل نقدى ويرتبط بفترة زمنية معينة ، هى سنه . ولعل هذا مايفرق بصفة عامة بين الدخل والثروه . اذ أن الدخل هو تيار أو تدفق يدخل البعد الزمنى فى قياسه ، بينما الثروه هى رصيد يقاس فى لحظه معينه . وتنطبق هذه التفرقة على الفرد والمجتمع ككل .

(*) لقد قدم لنا آدم سميث تعريفا للناتج القومى (منذ مائتى عام تقريبا ، افتتح به كتابه الشهير فى علم الاقتصاد : بحث فى طبيعة وأسباب ثروه الامم ١٧٧٦) يقول فيه أن العمل السنوى لكل أمه هو الرصيد الذى يمدها ابتداء بكل ضروريات وكماليات الحياه التى تستهلكها سنويا والتى تتكون دائما من الناتج المباشر لذلك العمل ومما تشتريه من الأمم الاخرى . فالناتج القومى هو مجموع السلع والخدمات التى ينتجها عمل بلد ما فى عام معين .

فبالنسبة للفرد ، فان دخله هو مقدار معين من النقود يحصل عليه بصفة دورية (كل يوم أو اسبوع أو شهر أو سنة) اما مقابل العمل أو مقابل ملكية وسائل الانتاج أو مقابل الاثنين معا ، وهذا مايعرف بالدخل النقدى للفرد • ويسعى كل انسان الى الحصول على هذا الدخل النقدى وعلى الاستزاده منه لكى يشترى به وسائل اشباع حاجاته ، أى السلع والخدمات • ويطلق على كمية السلع والخدمات التى يحصل عليها الفرد من دخله النقدى خلال نفس الفترة المعينة ، الدخل الحقيقى للفرد (*) • اما الثروة بالنسبة للفرد ، فهى مجموع الموارد أو الاموال سواء العينية (فى صورة سلع انتاج أو سلع استهلاك) أو النقدية فى لحظة معينة (**) •

بينما دخل المجتمع ككل (وهو ماأطلقنا عليه اجمالى الدخل او الناتج المحلى) فأن التعبير النقدى له لايعنى بأى حال من الاحوال أن يكون ذلك الدخل أو الناتج المحلى هو كمية النقود الموجودة فى بلد ما • بل وأكثر من ذلك يجب ملاحظة أن كمية النقود المحلية لاتعتبر جزءا من ثروه المجتمع ، أو مايعرف بالثروة القومية ، كما هو الحال بالنسبة لمفهوم الثروة لدى الفرد • فالثروة القومية يرتبط قياسها بالموارد العينية (بالتحديد السابق لمفهومها) بصفة عامة وعوامل الانتاج المتاحة بصفة خاصة فى لحظة معينة وفى مجتمع معين • (***)

(*) تتضح أهمية التفرقة بين الدخل النقدى والدخل الحقيقى فى حالة تغير اسعار السلع والخدمات.
فلو أن شخصا كان يحصل على دخل نقدى قدره مائه جنيه فى الشهر وارتفعت اسعار كافة السلع والخدمات التى تعود على شرائها الى الضعف ، فان ذلك يعنى انخفاضا فى دخله الحقيقى الى النصف ، وبالتالى انخفاضا موازيا فى مستوى معيشته •

(**) فهى تشمل — مثلا — مالدى الفرد من نقود فى تلك اللحظه ، ووسائل الانتاج التى يملكها (كقطعة أرض أو ورشة أو مصنع أو مجموعة سيارات نقل ...) ، كما تشمل المنزل الذى يملكه (ان كان يملك منزل) والاثاث الذى يحتوى عليه المنزل والملابس والاغذية الموجودة فيه •

(***) يستثنى من ذلك مجموعة الموارد النقدية (أوراق البنكنوت + الودائع تحت الطلب) ومن ناحية أخرى فانه يجدر ملاحظة أن ارصده النقد الاجنبى والذهب يعتبران من مكونات الثروة القومية ، ذلك انه يمكن عن طريقها الحصول على سلع وخدمات من الخارج •

ثانيا : يقوم حساب أو تقدير الدخل أو الناتج المحلى على مجموعة من الاسس لعل أهمها يتمثل فى الآتى : (١٤)

— استبعاد قيمة المواد الخام أو السلع نصف المصنوعه ، أى مستلزمات الانتاج وذلك لتحاشى ازدواج الحساب . ولعل هذا مايفرق بين الانتاج والنائج أو القيمة المضافة . فالاخير (أى الناتج أو القيمة المضافة) يقوم على استبعاد قيمة مستلزمات الانتاج . بينما الاول (أى الانتاج) يشمل قيمة المنتج من السلع والخدمات فى بلد معين وفى سنة معينة ، بدون استبعاد قيمة مستلزمات الانتاج .

— يتم الحساب أو التقدير اما على أساس : —

* سعر التكلفة أى :

متوسط تكاليف الانتاج + هامش للربح

* أو سعر السوق ، أى : —

متوسط تكاليف الانتاج والتوزيع + هامش الربح + الضرائب غير المباشرة — الاعانات .

— كما يتم الحساب او التقدير اما على أساس : —

* عدم استبعاد قيمة الاهلاك ، وهنا يكون الدخل او الناتج المحلى بمفهوم اجمالى .(*)

* أو استبعاد قيمة الاهلاك ، وبالتالى فان الدخل او الناتج المحلى يؤخذ بمفهوم صافى .

— يمكن استنادا على حسابات الدخل أو الناتج المحلى (بالتحديد السابق) تقدير كل من :

* اجمالى الدخل أو الناتج المحلى الحقيقى عن طريق قسمه اجمالى الدخل أو الناتج المحلى النقدى على الرقم القياسى للمستوى العام للأسعار، أو الرقم القياسى لتكاليف المعيشة .

(*) يقصد بالاهلاك الجزء من الناتج اللازم لاستبدال رأس المال المستخدم فى العمليات الانتاجية اثناء الفترة محل الاعتبار

C_p : الاستهلاك العام ، أى الانفاق على السلع والخدمات غير الاستثمارية بواسطة قطـــــاع الحكومـــــة ·

C_c : الاستهلاك الجماعى ، أى الانفاق على السلع والخدمات الاستهلاكيه والاستثمارية بواسطة قطـــاع الحكومـــــه ·

E : الصادرات ، أى قيمة مبيعات الجزء من الناتج المحلى سواء سلع أو خدمات للدول الاخرى ·

M : الواردات ، أى قيمة مشتريات السلع والخدمات من العالم الخارجى ، أى الدول الاخرى ·

W : عائد العمـــل (الاجور) ·

O : عائد الملكية (الفوائـض) ·

R : صافى العوائد الدخليه من العالم الخارجى ·

S_d : الادخار المحلى ، أى الجزء الذى لم يستهلك من اجمالى الناتج المحلى ·

S_h : مدخرات القطاع العائلى (المدخرات الاختيارية للافراد)·

S_b : مدخرات قطاع الاعمال (فوائض شركات الاعمال العامه والخاصة) ·

S_g : مدخرات قطاع الحكومة (الفائض الجارى للموازنة العامه للدوله + أرصده التأمينات الاجتماعية)·

S_f : مدخرات قطاع العالم الخارجى (فائض ميزان العمليات الجارية + المنح والقروض الأجنبيـــــة + الاستثمار الاجنبى المباشر) ·

S_n : الادخار القومى (الادخار المحلى + مدخرات قطاع العالم الخارجى) ·

G_d : فجوة الموارد المحليـــــة ·

G_E : فجـــوة الموارد الخارجيـــــة ·

وتتمثل المعادلات التعريفيه فـــى :

أولا :- تحت فرض الاقتصاد المغلق (أى المفاهيم المحلية للناتج أو الدخل ومكوناته الاساسية):

$$I = Ip+Ih \quad (1)$$

$$C = Ci+Cp \quad (2)$$

$$Cc = Cp+In \quad (3)$$

$$Sd = Sh+Sb+Sg \quad (4)$$

$$Yd = I+C \quad (5)$$

$$Yd = W+O \quad (6)$$

$$Yd = C+S \quad (7)$$

$$S = Yd-C \quad (8)$$

$$I = S \quad (9)$$

$$Gd = I - S \quad (10)$$

ثانيا : تحت فرض الاقتصاد المفتوح (أى المفاهيم القوميه للناتج أو الدخل ومكوناته الاساسيـة) :

$$Yn = Yd +M \quad (11)$$

$$Yn = I+C+E-M \quad (12)$$

$$Yn = W+O+F \quad (13)$$

$$Sn = Sd+Sf \quad (14)$$

$$Gt = M - E \quad (15)$$

وعلى ضوء هذه المعادلات التعريفيه (وخاصه المجموعة الاولى) ، يمكن تصوير العلاقات بين (اجمالى الناتج أو الدخل المحلى وبين كل من الاستثمار والاستهلاك والادخار - والادخار والاستثمار) عن طريق الشكل التوضيحى الآتى رقم (٦) :

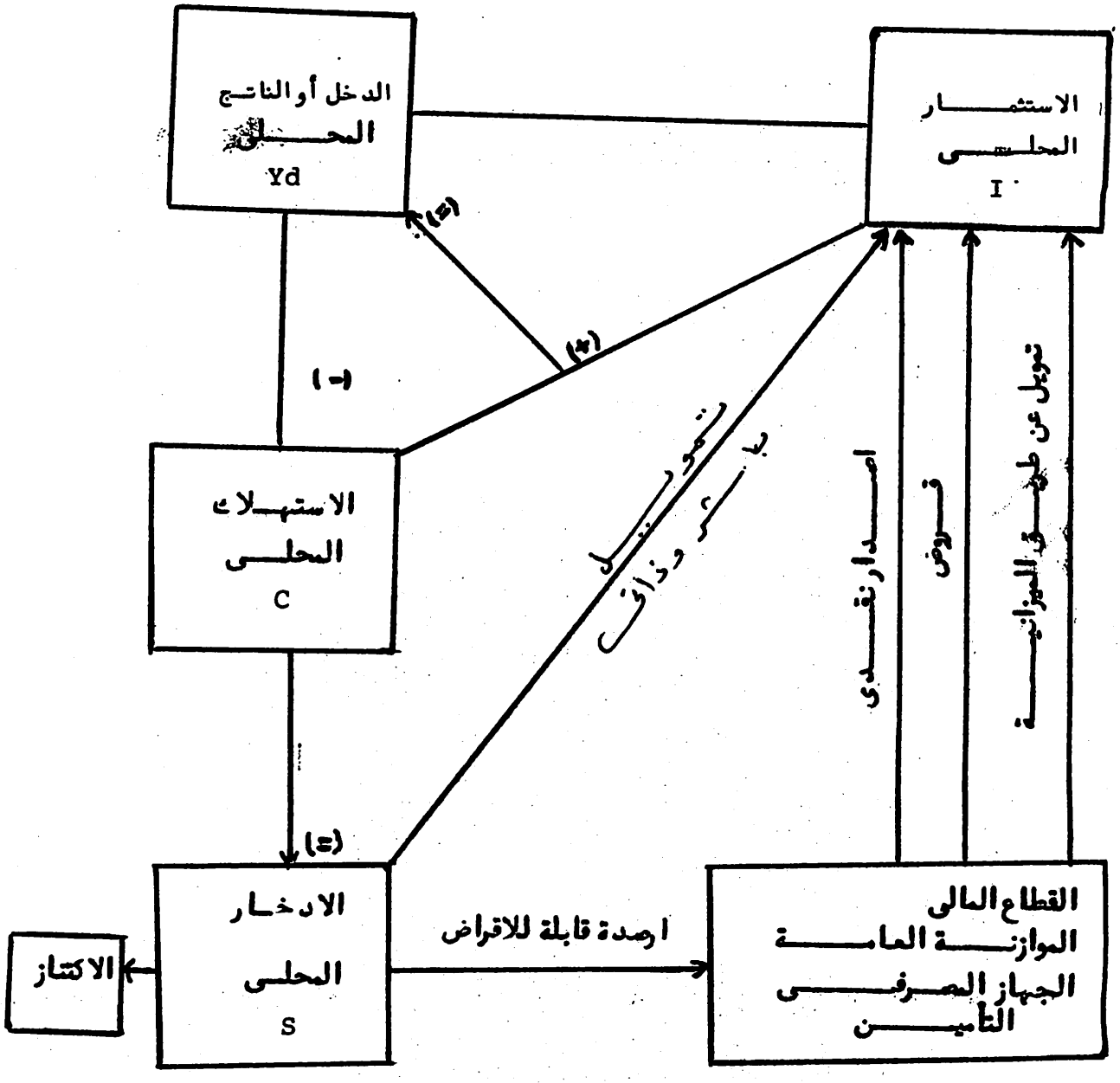

شكل رقم (٦)
العلاقات الاساسية لاجمالى الدخل
أو الناتج المحلى والاستهلاك والاستثمار
والادخار

استنادا على الشكل رقم (٦) ، فانه ينبغى التأكيد على مجموعة النقاط الاتيـــة :

الاولـى : يصور الشكل السابق المعادلة التعريفيه رقم (٥) ـ أى العلاقة بين اجمالى النات ـــج أو الدخل المحلى وكل من الاستثمار والاستهلاك ـ ورقم (٨) ، أى العلاقة بين اجمالـى النات ـج أو الدخـل المحلى وكل من الاستهلاك والادخـار .

الثانية : يوضح الشكل السابق العلاقة بين الادخار والاستثمار فى صورة مجموعه من التيارات التـى تتجـه من الاول الى الثانى (بعد استبعاد الاكتناز على اساس أنه يمثل ما يعرف بالادخار السلبى أى الذى لايدخل فى تلك الدائرة الاقتصادية التى تجمع بين الادخار والاستثمار) ، والتى تتمثل فى نوعين رئيسين همـا :

* التيارات المباشره ، التى تتصل بالتمويل الذاتى ، أى الذى يتم عـن طريق المدخرين انفسهم (افراد ومشروعات) فى صورة توجيه مدخراتهم أو جـزء منها الى استثمارات معينه ، مثل توظيفها فى احد اشكال الموارد المالية (كالاسهـم والسندات وبوالص التأمين ..) أو فى انشاء مشروعات جديده أو فى توسعات فـى المشروعات القائمـه .

* التيارات غير المباشرة : التى تتم من خلال القطاع المالى ، باعتباره يمثـل قطاع وسيط أو وعاء تصب فيه بقية المدخرات ، فى صورة ودائع أو ارصده قابله للاقراض بصفـة رئيسيه ، يستخدمها الجهاز المصرفى فى منح القروض لتمويل الاستثمارات . هذا بالاضافـة الى امكانيات التمويل الاخرى التى يمكن أن تتم عن طريق الموازنة العامه للدولة والاصـدار النقدى الجديد بواسطة البنك المركزى .

الثالث : ومن ثم يمكن القول ـ استنادا على الشكل السابق أن مقدار التغير فى اجمالى النات ـج أو الدخل المحلى (ΔYd) يتوقف على مقدار التغير فى الاستثمار (ΔI) الـذى يتوقف بدوره على مقدار التغير فى الادخار (ΔS) وكيفية توزيعه بين اكتناز ـ تمويـل ذاتى مباشر ـ أرصده قابلة للاقراض ـ تمويل عن طريق الموازنه العامه ـ الاصدار النقدى الجديد .(١٩)

٣ — الهوامش والمراجـــع

١ — للتفصيل انظـــر :

— محمد زكى شافعى ، مقدمه فى النقود والبنوك ، دار النهضة العربيـــة ، القاهرة ١٩٧٠ .

— فؤاد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدى ، مطبعة التقـــدم ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، و

— محمد سلطان أبو على ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الجامعـــات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ ، و

٢ — للتفصيل أنظـــر :

— أحمد عبد العزيز الشرقاوى ، محاضرات فى النقود والائتمان ، مذكرة رقـــم ٥٢٣ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، و

— وهيب مسيحه ، أصول النظرية النقدية وسياسة التوظف ، دار النهضـــة العربية ، القاهرة ، ١٩٦١ ، و

— محمد زكى شافعى ، المرجع السابق .

٣ — للتفصيل انظر :

— زكريا نصر ، النقود والائتمان فى الرأسمالية والاشتراكية ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٥ ،

٤ — للتفصيل أنظـــر :

— أحمد عبد العزيز الشرقاوى ، طرق وأساليب تخطيط التدفقات المالية فى الاقتصاد القومى ، البنك المركزى المصرى ، معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، و

- اسماعيل صبرى عبد الله ، مدخل لدراسه الاقتصاد الاشتراكى ، مذكرة رقم ٩٣٠، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

- عطيه مهدى سليمان ، محاضرات فى النظرية النقدية للاقتصاد الاشتراكى ، مذكرة رقم ٢٦٩ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

O. Lange, "Political Economy of Socialism", Problems of Political Economy of Socialisn, New Delhi, 1965 , and

Z .Fedorowicz, "The Role of Finance in Socialist Economic Planning", Problems of Economic Theory and Practice (Finances and Banking), PWN, Warsaw, 1968 .

٥ - للتفصيل أنظـــر :

R. Johnson, The Theory and Management of Systems, Mc Graw- Hill, LTD,Tokyo, 1973 ,and

- حسن أبو العز ، مدخل واداره النظم ، مذكرة رقم ٨٤ ، المركز التجريبى للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٨٠ .

٦ - انظـــر :

- محرم الحداد ، الاطار المتكامل لنظم المعلومات الادارية ، مذكرة رقم ١٢٩٣، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٧ ـ انظـــر :

ـ أحمد عبد العزيز الشرقاوى ، محاضرات فى المدخل لدراسه التخطيط الشامـــل ، مذكرة رقم ٤٧١ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، (الطبعه الأخيرة) ١٩٧٧ .

ـ أحمد عبد العزيز الشرقاوى ، محاضرات فى التخطيط والتنمية القوميه (الجزء الأول) . مذكرة رقم ٧٢٦ ، معهد التخطيط القومى، القاهـــرة، ١٩٨٠ .

٨ ـ للتفصيل انظـــر :

ـ محمد فتحى ياقوت عافيه ، الموازين السلعية ، تبريرها النظرى والتاريخى ، مذكـرة رقم ٨٣٧ ، معهد التخطيط القومى، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٩ ـ للتفصيل انظـــر :

ـ عبد الغفار ضبغون ، الموازين السلعية ، مذكرة رقم ٦٤٥ ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

١٠ ـ للتفصيل أنظـر :

ـ محمد فوزى شاهين ، عرض وتقييم للموازين السلعية والخدمية التى تم اعدادهـــــا بجهاز التخطيـط بج . م . ع ، وزارة التخطيط، القاهرة، ١٩٧٢

١١ ـ للتفصيل أنظر :

ـ عبد المنعم ابراهيم بدر ، التقسيم القطاعى الانسب لجداول المدخلات والمخرجات فى مصر، رساله ماجستير مقدمه لكلية التجارة ـ جامعة طنطا، طنطا، ١٩٨٠ .

١٢ ـ للتفصيل انظر :

ـ عبد المنعم ابراهيم بدر ، المرجع السابق .

١٣ - للتفصيل انظر :

- احمد عبد العزيز الشرقاوى ، محاضرات فى التدفقات المالية ، مذكره رقم ٥٤٤ ، معهد التخطيط القومى ، القاهره ، ١٩٧٧ .

١٤ - للتفصيل انظر :

- عاطف السيد ، المحاسبه القوميه (الجزء الاول) ، مذكره رقم ٩٣٦ معهد التخطيط القومى ، القاهره ، ١٩٧٩ .

- يسرى مصطفى ، المحاسبه القوميه ، مذكرة رقم ٤٨٣ ، معهد التخطيط القومى ، القاهره ، ١٩٧٧ .

١٥ - للتفصيل انظر :

- يسرى مصطفى ، المرجع السابق .